

تقرير الحوكمة – شركة السور لتسويق الوقود
ش.م.ك (عامة)



مقدمة

تتمثل قواعد حوكمة الشركات في المبادئ والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وموازنة بين مصالح الشركات والمساهمين فيها وأصحاب المصالح. ويتمثل الهدف الأساسي من تنفيذ قواعد الحوكمة في تمكين الشركة من تلبية أهداف المساهمين بطريقة تعزز ثقة المساهمين في كفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات.

وتنظم قواعد حوكمة الشركات منهجية اتخاذ جميع القرارات داخل الشركة وتحفز وجود الشفافية والنزاهة في هذه القرارات. ومن بين أهم قواعد حوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين وفصل السلطة بين الإدارة التنفيذية التي تدير أعمال الشركة ومجلس الإدارة الذي يعد ويراجع الخطط والسياسات في هذه الشركة، وبالتالي تضيق ضماناً وتثري شعوراً بالثقة في التعامل معها. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن للمساهمين وأصحاب المصالح إدارة الشركة بشكل فعال.

وفي 27 يونيو 2013، أصدرت هيئة أسواق المال قرارها رقم 25 لسنة 2013 ومفاده إصدار قواعد حوكمة الشركات تحت إشرافها. ولقد تم إصدار القواعد وفق إطار أحكام المادة رقم (40) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 فيما يتصل بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، التي تنص على أن تقوم الهيئة بوضع نظام خاص للحوكمة. هذا بالإضافة إلى شروط وأحكام المادة رقم 217 من القانون رقم 25 لسنة 2012 التي تشرع قانون الشركات وتعديلاته، الذي ينص على التالي "يتعين على الجهات التنظيمية المعنية وضع قواعد حوكمة الشركات للشركات الخاضعة لها، ومن أجل تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح". وعلاوة على ذلك، يشرح ذلك القانون المتطلبات التي ينبغي أن تكون متاحة في الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة.

ولقد تم تعديل تلك القواعد بموجب المرسوم رقم 48 لسنة 2015 الصادر بتاريخ 30 يونيو 2015، والذي أعيد إصداره في الجزء الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 فيما يتصل بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. وتم تطبيق هذه القواعد في 30 يونيو 2016.

وتناولت قواعد حوكمة الشركات مجموعة من المبادئ والمتطلبات الأساسية، التي تقوم عليها قواعد الحكم الرشيد وكذلك منهجية تطبيق هذه القواعد والمبادئ. وتحدد المنهجية الطرق الإرشادية لآلية تطبيق مبادئ الحوكمة بما في ذلك وجود هيكل متوازن لمجلس الإدارة، بما في ذلك الأعضاء المستقلين والأعضاء غير التنفيذيين وبيان مسؤوليات واختصاصات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع التأكيد على عدالة التقارير المالية وضرورة توفير إدارة جيدة للمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ورعاية وتعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية وأهمية توافر آليات الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين وإدراك دور أصحاب المصالح والقضاء على تضارب المصالح وتحسين الأداء والتشديد على الأهمية الاجتماعية التي تقع على عاتق الشركات.

وتماشياً مع الخطوات الإيجابية التي اتخذتها هيئة أسواق المال من خلال اللوائح والنظم والقرارات التي تسعى من خلالها إلى تحسين بيئة العمل والشفافية وحماية حقوق المساهمين، تهدف الشركة دائماً إلى تركيز جهودها من خلال فريق متكامل يعمل على تنفيذ جميع القوانين والمراسيم بالطريقة المهنية المطلوبة في الوقت المحدد

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

يمثل دور مجلس الإدارة نقطة التوازن التي تركز على تحقيق أهداف المساهمين ومتابعة الإدارة التنفيذية في حين سعي مجلس الإدارة إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة من خلال تحمل الإدارة التنفيذية لجميع المهام الموكلة إليها بطريقة مثالية.

في حين أن قرارات مجلس الإدارة لها تأثير كبير على أداء الشركة وسلامة مركزها المالي، لذلك فإن مجلس إدارة شركة السور لتسويق الوقود يتألف من عدد كافٍ من الأعضاء (9 أعضاء)، من أجل تشكيل العدد المطلوب من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة في إطار القواعد واللوائح المنظمة لحوكمة الشركات. وعند تشكيل مجلس الإدارة، لقد تم الأخذ في الاعتبار تنوع الخبرات والمهارات المتخصصة بطريقة تسهم في تعزيز كفاءة صنع القرار. وعلاوة على ذلك، فإن الأعضاء غير التنفيذيين هم الأغلبية في المجلس ويتألف أيضاً من عضو واحد مستقل. ويقوم مجلس إدارة الشركة بتخصيص الوقت الكافي للإشراف على ومراجعة مهامه ومسؤولياته.

علاوة على ذلك، يخصص مجلس إدارة الشركة الوقت الكافي لمراجعة المهام والمسؤوليات الموكلة إليه بما في ذلك التحضير لاجتماعات المجلس ولجانه المنبثقة مع الحرص على حضورها بالإضافة إلى تنظيم اجتماعات مجلس إدارة الشركة وفقاً لشروط وأحكام القانون وقواعد الحوكمة الرشيد.

لقد تم إعداد سجل خاص لمحاضرات اجتماعات مجلس الإدارة ينطوي على محاضرات الاجتماعات بأرقام تسلسلية خلال السنة التي تم فيها عقد الاجتماع، ويذكر موقع الاجتماع وتاريخه بالإضافة إلى وقت البدء ووقت الانتهاء. ولقد قام المجلس بتعيين أمين سر مجلس الإدارة (إيهاب إسحاق – نائب الرئيس لقطاع المالية والحسابات) من بين موظفي الشركة إلى جانب تحديد مهامه وفقاً لقواعد حوكمة الشركات وبالطريقة التي تتطابق مع المسؤوليات الموكلة إليه.

ولقد تم تحديد واجبات ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل واضح في السياسات والأنظمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبطريقة تحقق التوازن في الصلاحيات والسلطات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبحيث لا يكون لأي من الطرفين سلطة مطلقة من أجل تسهيل عمليات الشركة.

تشكيل مجلس إدارة شركة السور لتسويق الوقود

تاريخ الاختيار / الانتخاب	الخبرة العملية	المؤهلات العلمية	تصنيف العضو	الاسم
2016/6/2	20 سنة في إدارة الأعمال	بكالوريوس إدارة الأعمال	غير تنفيذي	السيد / طريف محمد العوضي
2016/6/2	20 سنة في إدارة الأعمال وتطوير الأعمال	بكالوريوس العلوم	تنفيذي	السيد / طلال أحمد الخرس
2017/10/30	25 سنة في القطاع النفطي	بكالوريوس في الأعمال والمحاسبة	غير تنفيذي	الشيخ / فيصل الجابر الصباح
2016/6/2	19 سنة في إدارة أنظمة الكمبيوتر والخدمات التكنولوجية والتقنية والهندسية	بكالوريوس علوم كمبيوتر	غير تنفيذي	السيد / عيسى إبراهيم الموسى
2016/6/2	28 سنة في المجال المالي والاستثماري وإدارة المخاطر	بكالوريوس إدارة الأعمال ماجستير في التمويل	غير تنفيذي	السيد / هاني فواز عبد الرحمن
2016/6/2	17 سنة في القطاع العقاري	بكالوريوس الآداب	غير تنفيذي	السيد / مشعل يعقوب العمر
2016/11/30	23 سنة في المجال القانوني	بكالوريوس الحقوق	غير تنفيذي	السيد / عبد الوهاب المنصوري
2016/6/2	38 سنة في قطاع مصافي النفط وقطاع البتروكيماويات	بكالوريوس الهندسة الميكانيكية	غير تنفيذي	السيد / أسعد أحمد السعد
2016/6/2	31 سنة في القطاع النفطي	بكالوريوس الهندسة	غير تنفيذي	السيد / خالد صالح العسوسي
2016/6/2	30 سنة في مجال الإعلام	المدرسة الثانوية	مستقل	السيد / جابر محمد الهاجري

اجتماعات مجلس إدارة الشركة

الاجتماع رقم (8) بتاريخ 2017/12/11	الاجتماع رقم (7) بتاريخ /11/13 2017	الاجتماع رقم (6) بتاريخ 2017/9/25	الاجتماع رقم (5) بتاريخ 2017/8/14	الاجتماع رقم (4) بتاريخ 2017/5/16	الاجتماع رقم (3) بتاريخ 2017/5/14	الاجتماع رقم (2) بتاريخ 2017/3/27	الاجتماع رقم (1) بتاريخ 2017/3/22	المنصب	الاسم
✓	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓	رئيس مجلس الإدارة	السيد / طريف محمد العوضي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	السيد / طلال أحمد الخرس
✓	✓							عضو مجلس الإدارة	الشيخ / فيصل الجابر الصباح
×	✓	×	✓	✓	✓	✓	✓	عضو مجلس الإدارة	السيد / عيسى إبراهيم الموسى
✓	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓	عضو مجلس الإدارة	السيد / هاني فواز عبد الرحمن
✓	✓	✓	×	✓	✓	✓	✓	عضو مجلس الإدارة	السيد / مشعل يعقوب العمر
✓	×	✓	✓	✓	×	✓	×	عضو مجلس الإدارة	السيد / عبد الوهاب المنصوري
		✓	✓	✓	✓	✓	✓	عضو مجلس الإدارة	السيد / أسعد أحمد السعد
✓	✓	×	×	✓	✓	✓	✓	عضو مجلس الإدارة	السيد / خالد صالح العسوسي
✓	✓	✓	✓	✓	✓	×	✓	عضو مجلس الإدارة	السيد / جابر محمد الهاجري

ولقد تم تعيين الشيخ / فيصل الجابر الصباح كمثل مؤسسة البترول الكويتية في مجلس إدارة شركة السور لتسويق الوقود بدلاً من السيد / أسعد أحمد السعد وفقاً للخطاب المُستلم من مؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 2017/10/30.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

يعكس إطار حوكمة الشركات الذي أقره مجلس الإدارة واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة بما يتماشى مع قواعد حوكمة الشركات، وفيما يلي موجز لها:

- ✚ اعتماد الإستراتيجيات والخطط والسياسات المهمة للشركة بما في ذلك:
- وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل للشركة؛
- تحديث الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركة وإجراء مراجعة دورية لها؛
- اعتماد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة وأهدافها المالية؛
- وضع الإستراتيجيات الشاملة للشركة، وخطط العمل الرئيسية، ومراجعتها وتوجيهها،
- ✚ إقرار الميزانيات التقديرية السنوية واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية.
- ✚ المشاركة في تحقيق أرباح الشركة.
- ✚ الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة وتملك الأصول والتصرف فيها.
- ✚ التأكد من مدى التزام الشركة للسياسات والإجراءات التي تضمن احترامها للأنظمة واللوائح الداخلية المعمول بها من خلال دعم كل من لجنة التدقيق ولجنة المخاطر التابعة للمجلس.
- ✚ تحمل المسؤولية أمام المساهمين وتولي المسؤولية أمام أصحاب المصلحة المعنيين.
- ✚ الرقابة والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.
- ✚ متابعة أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية الموضوعية بدعم من لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ✚ اعتماد تقرير حوكمة الشركة بحيث يتلى في الجمعية العامة للشركة والذي يتضمن متطلبات وإجراءات استكمال قواعد حوكمة الشركة ومدى الامتثال لها.
- ✚ تشكيل لجان مختصة منبثقة من المجلس وفقاً لميثاق يوضح مدة وصلاحيات ومسؤوليات اللجنة وكيفية رقابة المجلس عليها. وعلاوة على ذلك، يتضمن قرار التشكيل تعيين الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم بالإضافة إلى تقييم أداء وأعمال هذه اللجان والأعضاء الرئيسيين لها. ولقد تم تشكيل لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر والترشيحات والمكافآت وفقاً للتفاصيل الموضحة في هذا التقرير.

وضع نظام حوكمة خاص بالشركة - بما لا يتعارض مع أحكام وقواعد حوكمة الشركات التابع لهيئة أسواق المال – والإشراف العام عليها ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة.

ضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لسياسات ولوائح الإفصاح والشفافية.

ويعكس إطار حوكمة الشركات المعتمد من مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات، وفيما يلي موجز لها:

ضمان مناقشة فعالة لجميع القضايا الرئيسية من قبل مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

دعم ومساعدة الإدارة التنفيذية.

تمثيل الشركة تجاه الأطراف الأخرى، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للشركة.

تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة الكاملة والفعالة في إدارة شؤون مجلس الإدارة من أجل ضمان قيام المجلس باتخاذ الإجراءات لصالح الشركة.

ضمان التواصل الفعلي مع المساهمين وتقديم آرائهم إلى مجلس الإدارة.

تشجيع العلاقات البناءة والمشاركة الفعالة بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

خلق ثقافة تشجع على النقد البناء بشأن القضايا التي يوجد حولها اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء مجلس الإدارة.

وتمتلك الشركة فريق عمل مؤهل من الإدارة التنفيذية. ويعكس إطار حوكمة الشركات مهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية التي تلتزم بها في ضوء السلطات والصلاحيات الممنوحة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وفيما يلي موجز لها:

تنفيذ جميع السياسات واللوائح والنظم الداخلية للشركة والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تنفيذ الاستراتيجيات والخطط السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

إعداد التقارير الدورية المتعلقة بالتقدم المحرز في أعمال الشركة في ضوء الخطط والأهداف الإستراتيجية للشركة.

إدارة العمل اليومي وتسيير النشاط بالإضافة إلى إدارة موارد الشركة على النحو الأمثل، وتعظيم الأرباح وتقليل النفقات، بما يتفق مع أهداف وإستراتيجيات الشركة.

المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة.

إعداد أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتأكد من فاعلية وكفاية هذه الأنظمة والحرص على الالتزام بنزعة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس.

تطوير بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وفقاً لمتطلبات التوسع في الشركة واستراتيجياتها.

إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية لموظفي الشركة وتقييم مهامهم المنجزة بشكل دوري.

وضع آلية عمل واضحة فيما يتصل بمتابعة القواعد واللوائح التنظيمية ذات الصلة بطبيعة عمل الشركة لضمان الالتزام بها وتنفيذها.

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق الداخلي

تاريخ التشكيل: 2016/6/20

مدة اللجنة: تنتهي عند انتهاء مدة مجلس الإدارة.

التصنيف	المنصب	أعضاء المجلس
عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة	رئيس اللجنة	السيد / هاني فواز عبد الرحمن
عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة	عضو اللجنة	السيد / عيسى ابراهيم موسى
عضو مستقل	عضو اللجنة	السيد / جابر محمد الهاجري

عدد الاجتماعات المنعقدة في 2017: 6 اجتماعات

مهام وإنجازات اللجنة خلال سنة 2017:

مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة مع إبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة بهدف ضمان العدالة والشفافية في التقارير المالية وضمان نزاهة وسلامة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية للشركة، حيث عقدت الشركة اجتماعاتها الدورية التي فيها تمت مراجعة التقارير المالية ورفعت اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

متابعة أعمال مراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من عدم قيامهم بتقديم خدمات الى الشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق.

دراسة ملاحظات مراقب الحسابات الخارجي على البيانات المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.

مراجعة تقارير التدقيق والحوكمة قبل عرضها على الجمعية العامة.

الإشراف الفني على وحدة التدقيق الداخلي بالشركة للتحقق من مدى كفاءتها في تنفيذ الأعمال والمهام المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة فيما يتصل بتعيين أو إعادة تعيين أو تغيير أو تحديد أتعاب مراقب الحسابات الخارجي.

مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في هذه التقارير.

مراجعة رأي وتوصيات تقرير تقييم نظم الرقابة الداخلية الذي تم إعداده من قبل جرانت ثورنتون لتقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

لجنة إدارة المخاطر

تاريخ التشكيل: 2016/6/20

مدة اللجنة: تنتهي عند انتهاء مدة مجلس الإدارة.

أعضاء المجلس	المنصب	التصنيف
السيد / هاني فواز عبد الرحمن	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة
السيد / طلال أحمد الخرس	عضو اللجنة	عضو تنفيذي بمجلس الإدارة
السيد / جابر محمد الهاجري	عضو اللجنة	عضو مستقل

عدد الاجتماعات المنعقدة في 2017: 4 اجتماعات

مهام وإنجازات اللجنة خلال سنة 2017:

مراجعة واعتماد خطة المخاطر التي تم إعدادها من قبل رئيس إدارة المخاطر بشأن تحديد طبيعة المخاطر التي تواجه الشركة.

مراجعة نتائج تقارير المخاطر المتعلقة بتقييم طبيعة المخاطر التي تواجه الشركة من خلال الإدارات الداخلية المختلفة.

تقييم وتقدير أنظمة تحديد وقياس ومراقبة المخاطر المرتبطة بأنشطة الشركة.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التشكيل: 2016/6/20

مدة اللجنة: تنتهي عند انتهاء مدة مجلس الإدارة.

أعضاء المجلس	المنصب	التصنيف
السيد / مشعل يعقوب العمر	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة
السيد / طلال أحمد الخرس	عضو اللجنة	عضو تنفيذي بمجلس الإدارة
السيد / جابر محمد الهاجري	عضو اللجنة	عضو مستقل

عدد الاجتماعات المنعقدة في 2017: اجتماعان

مهام وإنجازات اللجنة خلال سنة 2017:

تم إعداد تقرير سنوي تفصيلي عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لسنة 2016 والتأكد من أنه سيتم تقديم التقرير إلى الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه.

لقد أعدت اللجنة تقرير مؤشرات الأداء الموضوعية من أجل تقييم مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانها، بالإضافة إلى تقييم أداء الإدارة التنفيذية.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تضمن آلية التعيين ضمن عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية استمرار اختيار الأشخاص الأكفاء للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وعلاوة على ذلك، لقد اعتمدت الشركة آلية الشركة لتقديم المكافآت من أجل الحفاظ على الموظفين المؤهلين واجتذاب كفاءات جديدة والمساعدة في تحقيق أهداف الشركة وتقديمها. ولقد قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة ترشيحات ومكافآت تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة، من بينهم عضو واحد مستقل. وحدد المجلس مدة عضوية اللجنة وطريقة عملها، كما حدد صلاحيات ومسؤوليات اللجنة المعتمدة من قبل المجلس.

يرتبط نظام المكافآت الخاص بالإدارة التنفيذية بمؤشرات الأداء الموضوعية.

تم إعداد تقرير سنوي تفصيلي عن كافة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لسنة 2016 والتأكد من تقديم التقرير إلى الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه.

تُعتمد مكافآت المجلس من قبل الجمعية العامة، بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت.

لقد أعدت اللجنة تقرير مؤشرات الأداء الموضوعية من أجل تقييم مجلس الإدارة ككل، ومساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانها، بالإضافة إلى تقييم أداء الإدارة التنفيذية.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

تُقدم تعهدات خطية من قبل الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بسلامة البيانات المالية المعدة عن الشركة

تعد نزاهة وصحة البيانات المالية للشركة هي أهم المؤشرات التي تدل على نزاهة ومصداقية الشركة في تقديم وضعها المالي مما يزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين في البيانات والمعلومات التي تقدمها الشركة وتُفصح عنها إلى مساهميها. وتتعهد الإدارة التنفيذية بالشركة لمجلس الإدارة خطياً بأن يتم تقديم التقارير المالية للشركة بطريقة صحيحة وعادلة وأن تناقش جميع الجوانب المالية للشركة بما في ذلك، البيانات والنتائج التشغيلية. وعلاوة على ذلك، يتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة من الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك يشمل التقرير السنوي الذي يتم طرحه على المساهمين من قبل مجلس إدارة الشركة، تعهداً فيما يتعلق بسلامة جميع البيانات المالية بالإضافة إلى التقارير ذات الصلة بأعمال الشركة، حيث تسهم التعهدات المذكورة في تعزيز عملية المساءلة، سواء كانت المساءلة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة أو لمجلس الإدارة من قبل المساهمين.

تشكيل لجنة التدقيق

لقد قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق التي تتألف من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من بينهم عضو واحد مستقل. وتتمتع بالاستقلالية التامة وتشمل عضواً يحمل مؤهلات علمية وخبرة عملية في مجال المحاسبة والمجالات المالية. وحدد المجلس مدة عضوية اللجنة وطريقة عملها. كما تم عرض صلاحيات ومسؤوليات لجنة التدقيق في ميثاق العمل المُعتمد من قبل مجلس الإدارة. ولقد اجتمعت اللجنة ست مرات خلال سنة 2017 وناقشت عدة مواضيع ضمن صلاحياتها ومهامها. كما اجتمعت مع مراقب الحسابات الخارجي للشركة والمدقق الداخلي. وخلال عمل اللجنة، لم يكن هناك تناقض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة.

استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي للشركة

تعيين الجمعية العامة العادية للشركة أو تعيد تعيين مراقب الحسابات الخارجي للشركة وفقاً لقرار مجلس الإدارة. ويعتمد تعيين مراقب الحسابات على توصيات من لجنة التدقيق. وتأخذ لجنة التدقيق في الاعتبار أن المراقب مسجل بالسجل الخاص للهيئة والذي بموجبه يستوفي كافة متطلبات مرسوم الهيئة فيما يتصل بنظام تسجيل المراقب، بالإضافة إلى ضمان أن مراقب الحسابات الخارجي مستقل من الشركة ومجلس إدارتها وأنه لا يقوم بأعمال إضافية للشركة وتلك الأعمال التي لا تندرج ضمن أعمال التدقيق والأعمال التي قد تؤثر على الحيادية والاستقلالية.

ويحضر المراقب الخارجي اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية للشركة ويتلو التقرير الذي أعده لمساهمي الشركة.

القاعدة الخامسة: وضع أنظمة سليمة لإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي

تم تعيين مدير المخاطر بناءً على توصية من لجنة المخاطر إلى مجلس الإدارة لتحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها الشركة. ويوجد في الهيكل التنظيمي للشركة وحدة مستقلة لإدارة المخاطر والتي تعمل بشكل رئيسي على قياس ومتابعة التخلص من جميع أنواع المخاطر التي تواجه الشركة.

لجنة إدارة المخاطر

تتألف لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة بما في ذلك عضو واحد مستقل. ولقد حدد مجلس الإدارة مدة عضوية اللجنة وطريقة عملها. وعلاوة على ذلك، ترد صلاحيات ومسؤوليات لجنة المخاطر في ميثاق العمل المُعتمد من قبل مجلس الإدارة. ولقد اجتمعت اللجنة أربعة مرات خلال سنة 2017 وناقشت العديد من الموضوعات ضمن صلاحياتها ومهامها.

أنظمة الرقابة الداخلية

تتطوي أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة على كافة أنظمة الشركة التي تعمل على الحفاظ على السلامة المالية للشركة ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من جميع الجوانب. وعلاوة على ذلك، لقد أخذ الهيكل التنظيمي للشركة بعين الاعتبار مبادئ الرقابة الداخلية لعملية الرقابة المزدوجة (Four Eyes Principles) المتمثلة في التحديد السليم للصلاحيات والمسؤوليات، والفصل التام للمهام وعدم تضارب المصالح والفحص والرقابة المزدوجة والتوقيع المزدوج من خلال توافر الهيكل الإداري والمالي والإجراءات المالية والإدارية والإجراءات ذات الصلة بعمليات الشركة بالإضافة إلى نظم تكنولوجيا المعلومات المُعدة والمصممة بناءً على مبدأ فصل المهام بين مختلف الإدارات والمناصب ذات الصلة.

تطبيق متطلبات وحدة / مكتب / قسم التدقيق الداخلي المستقل

لقد أبرمت الشركة عقداً مع مكتب خارجي مستقل لإدارة عمليات التدقيق الداخلي (العيان والقطامي جرانت ثورنتون)، والذي يتمتع بالاستقلالية التامة والخبرة الفنية الواسعة في مجال التدقيق الداخلي. ويوجد في الهيكل التنظيمي للشركة مسؤول التدقيق الداخلي الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمتابعة أعمال التدقيق بالتعاون مع المكتب. وتم تكليف مكتب التدقيق بإعداد تقارير التدقيق الداخلي لكافة أنشطة وعمليات ادارات الشركة المختلفة بما في ذلك الملاحظات والتوصيات بالإضافة إلى ردود الإدارات وخطط العمل المحددة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للتوصيات المقدمة وتقديم هذه التقارير إلى لجنة التدقيق.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

يمكن من خلال ترسيخ السلوك المهني وثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة تعزيز ثقة المستثمر في نزاهة الشركة وسلامة بياناتها المالية، في حين أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في الشركة يلتزمون بالسياسات واللوائح الداخلية. وكذلك المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤدي إلى تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات

الصلة بالشركة، وخاصة المساهمين، دون تضارب في المصالح وبدرجة عالية من الشفافية. ويتكون إطار حوكمة الشركة المُعتمد من عدد من المحددات والمعايير التي تتناول وضع مبادئ التزام كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لجميع القوانين والتعليمات، تمثل جميع المساهمين والالتزام بتحقيق مصلحة الشركة ومصلحة المساهمين ومصلحة أصحاب المصالح وليس فقط مصلحة مجموعة محددة. وعلاوة على ذلك، إنها تشمل أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية الذين لا يستخدمون النفوذ الوظيفي للمنصب من أجل تحقيق مصلحة شخصية أو أي أهداف شخصية له أو للغير، بالإضافة إلى تجنب استخدام موارد الشركة وأصولها لتحقيق المصالح الشخصية، واستخدام هذه الأصول والموارد بالطريقة المثلى لتحقيق أهداف الشركة. وبالإضافة إلى المذكور أعلاه، لقد وضعت الشركة نظاماً محكماً وآلية واضحة تمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من استغلال المعلومات التي يحصلون عليها بفضل مناصبهم لمصلحتهم الشخصية، بالإضافة إلى حظر الإفصاح عن معلومات وبيانات الشركة إلا في الحالات التي يسمح بها القانون، وكذلك تأكيد وضع الإجراءات التي تنظم العمليات مع الأطراف ذات الصلة، وأنه ينبغي أن يكون هناك فصل واضح بين مصلحة الشركة وتلك ذات الصلة بعضو مجلس الإدارة من خلال الآليات التي وضعها المجلس لتسيطر مصالح الشركة على مصالح أعضائها.

السياسات والإجراءات المناسبة للحد من حالات تضارب المصالح

لقد وضع مجلس إدارة الشركة الآليات والسياسات اللازمة للحد من حالات تضارب المصالح وطرق معالجتها والتعامل معها، كجزء من إطار حوكمة الشركة، مع الأخذ في الاعتبار محتوى قانون الشركات.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

يعتبر الإفصاح الدقيق أحد الميزات والأساليب الأساسية لمتابعة أعمال الشركة وتقييم أدائها حيث يساهم ذلك في إلمام المساهمين والمستثمرين بهيكل الشركة وأنشطتها وكذلك السياسات التي تطبقها الشركة بالإضافة إلى تقييم أداء الشركة فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية. ولقد وضع مجلس الإدارة، من خلال إطار حوكمة الشركة، آليات وأنظمة للعرض والإفصاح الدقيق والشفاف، والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح. ويهتم مجلس الإدارة بالمراجعة الدورية لآليات ونظم الإفصاح والشفافية المطبقة في الشركة.

إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تملك الشركة سجلاً خاصاً ينطوي على إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بما في ذلك الإفصاح عن نسبة الملكية وتداول أسهم الشركة بالإضافة إلى الإعلانات والتعهدات من قبل المطلعين والتي يتم تحديثها وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقرار هيئة أسواق المال. وعلاوة على ذلك، تقوم الشركة بشكل دوري بتحديث هذا السجل بطريقة تعكس واقع الأطراف المعنية.

وحدة تنظيم شؤون المستثمرين

لقد تم تكليف مهام إدارة شؤون المستثمرين لنائب الرئيس لقطاع المالية والحسابات، الذي يتحمل المسؤولية عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير المالية اللازمة للمستثمرين المحتملين.

تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح

قامت الشركة بالتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات بتطوير عدة أنظمة تستخدم في مختلف عمليات الشركة. وعلاوة على ذلك، تمتلك الشركة موقعاً حيويًا وفعالاً يشمل كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بأعمال الشركة وآخر التطورات بالإضافة إلى قسم يتعلق بحكومة الشركات حيث تحدث الشركة الموقع بشكل دوري.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

إن تنفيذ قواعد الحوكمة الرشيدة يحقق التوازن بين أهداف الشركة وأهداف مساهميها ويحمي حقوق المساهمين ويحقق العدالة والمساواة فيما بينهم. وتتعامل الشركة مع جميع المساهمين بشكل متساو ودون أي تمييز. وتحت أي ظرف من الظروف، لا تقوم الشركة بإخفاء أية معلومات أو أي من حقوق المساهمين. وفي هذا الصدد، تلتزم الشركة بجميع أحكام القانون واللائحة التنفيذية بالإضافة إلى التعليمات والقواعد التنظيمية الصادرة من جانبها وكذلك النظام الأساسي للشركة وإطار حوكمتها واللوائح والإجراءات والقواعد الداخلية اللازمة لضمان أن جميع المساهمين يمارسون حقوقهم بطريقة تحقق العدالة والمساواة وبما يتفق مع القوانين واللوائح المطبقة والقرارات والتعليمات الصادرة في هذا الصدد.

وفيما يلي بعض الحقوق العامة للمساهمين المضمنة من قبل الشركة:

- قيد قيمة ملكية المساهم بها في سجلات الشركة؛
- حقوق المساهمين في التعامل مع الأسهم بما في ذلك تسجيل الملكية وتحويلها و/أو نقل ملكيتها؛
- حق المساهمين في الحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح؛
- حق المساهمين في الحصول على نصيب من أصول الشركة في حالة التصفية؛
- حق المساهمين في الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط الشركة والإستراتيجية التشغيلية والاستثمارية بطريقة منتظمة وملائمة؛
- حق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها؛
- حق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
- مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص.

لغرض المتابعة المستمرة لجميع الأمور المتعلقة ببيانات المساهمين، تحتفظ الشركة بسجل خاص لدى وكالة المقاصة ينطوي على أسماء المساهمين وجنسياتهم وعناوينهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم. وأي تغييرات تحدث للبيانات المسجلة في هذا السجل يتم تحديثها في سجل المساهمين وفقاً للبيانات التي تتلقاها الشركة أو وكالة المقاصة. ويحق لكل شخص معني أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

القاعدة التاسعة: ادراك دور أصحاب المصالح

تحتزم الشركة وتحمي حقوق أصحاب المصالح في جميع تعاملاتها ومعاملاتها الداخلية والخارجية. ولذلك، فقد أعدت، في إطار حوكمة الشركة، سياسات تتضمن قواعد وإجراءات تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة.

تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة الأنشطة المختلفة للشركة

من أجل عدم تضارب مصالح أصحاب المصلحة، سواء كانت عقوداً أو معاملات مُبرمة مع الشركة، مع تلك الخاصة بالمساهمين، ينبغي الأخذ في الاعتبار أنه لا يجوز لأصحاب المصلحة الحصول على امتياز من خلال تعاملهم في العقود والمعاملات التي تقع ضمن الأنشطة المعتادة للشركة. وعلاوة على ذلك، تضع الشركة سياسات ولوائح داخلية تضمن آلية واضحة فيما يتصل بمنح العقود والمعاملات بأنواعها المختلفة ومن خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة.

القاعدة العاشرة: تعزيز و تحسين الأداء

تم وضع سياسة للتدريب والتطوير مع التركيز على خطة تدريب سنوية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مجالات الإدارة المالية والاستثمار وإدارة المخاطر والتحليل والتخطيط الإستراتيجي والقيادة وأهم القوانين المتسقة لهيئة أسواق المال.

لقد وضعت الشركة نظم وتقييمات لتقييم أداء كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على أساس دوري ومن خلال مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية الموضوعية التي ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وجودة إدارة المخاطر وكفاية نظم الرقابة الداخلية لتقييم أداء مجلس الإدارة ككل ومساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وكل لجنة من لجان مجلس الإدارة بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الخاصة بتقييم الإدارة التنفيذية على أساس سنوي لإظهار وتحديد نقاط القوة والضعف واقتراح معاملتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.

خلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة

يعمل مجلس الإدارة على وضع القيم داخل الشركة على المدى القصير والمتوسط والطويل من خلال وضع وتوفير الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وتحسين معدلات الأداء بطريقة تسهم بكفاءة في وضع القيم المؤسسية مع الموظفين وتحفيزهم على العمل المستمر للحفاظ على السلامة المالية للشركة.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركة

تحقيق توازن بين أهداف الشركة وأهداف المجتمع والبرامج والآليات المستخدمة في مجال العمل الاجتماعي.

لقد وضعت شركة السور لتسويق الوقود سياسة لتحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع والتي تعمل على تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وفي حين أن الشركة مهتمة برعاية الأشخاص الموهوبين في مجالات مختلفة، لقد قامت الشركة برعاية برامج مختلفة خلال العام مثل "برنامج بروتيغيز" ، بالإضافة الى رعاية مشروع تخرج طلاب كلية الهندسة في جامعة الكويت وغيرها.

زيادة نسبة توظيف الموظفين الكويتيين.

لقد شاركت الشركة في حماية البيئة من التلوث والأضرار البيئية من خلال تقنية إعادة تدوير النفايات في جميع أنحاء الشركة والعمل على جمع النفايات كخطوة أولية لإعادة تدويرها.

تهتم الشركة بتعليم وتنقيف موظفيها على أهداف المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها الشركة بطريقة تسهم في تعزيز مستوى أداء الشركة واحترام جميع التطبيقات والقوانين المطبقة والامتثال لها.